تركيز دول مجلس التعاون على التنويع في القطاعات غير النفطية

«الخبير المالية»: تراجع الأداء الاقتصادي العالمي للربع الأول 2014

اعلنت شركة الخبير المالية المتخصصة في إدارة الأصول والخدمات الاستثمارية انتهى العام 2013 تاركًا خلفه شعورًا بالتفاؤل بانتعاش الاقتصاد العالمي هذه السنة. وينعكس هذا الشعور أيضًا في مؤشرات الثقة وعوائد أسواق الأسهم. وقد قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برفع توقعاتهما للنمو العالمي للمرة الأولى منذ سنتين، حيث قام البنك الدولي بزيادة توقعاته للنمو العالمي إلى 3.2 في المئة هذه السنة مقارنة بتوقعاته السابقة للنمو بنسبة 3 في المئة الصادرة في شهر يونيه من السنة الماضية، ومقارنة بمعدل نمو متوقع بنسبة 2.4 في المئة للعام 2013. كذلك قام صندوق النقد الدولي في يناير 2014 برفع توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي هذه السنة إلى 3.7 في المئة مقارنة بمعدل نمو متوقع بنسبة 3.6 في المئة في أكتوبر 2013. وقد بنيت هذه الزيادة على الانتعاش القوي في اقتصادات الدول المتقدمة كالولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، وتقليص تدابير التقشف الحكومية. ولكن في خضم هذا التفاؤل، كانت هناك مؤشرات على أن عددًا من الاقتصادات النامية الرئيسية لا تزال معرضة لصدمات خارجية ولتدفقات رؤوس أموال صادرة. وقد قام البنك الدولي بخفض توقعاته لنمو الاقتصادات النامية للعام 2014 إلى 5.3 في المئة في يناير مقارنة بتوقعاته السابقة بنسبة 5.6 في المئة.

توقعات صندوق النقد

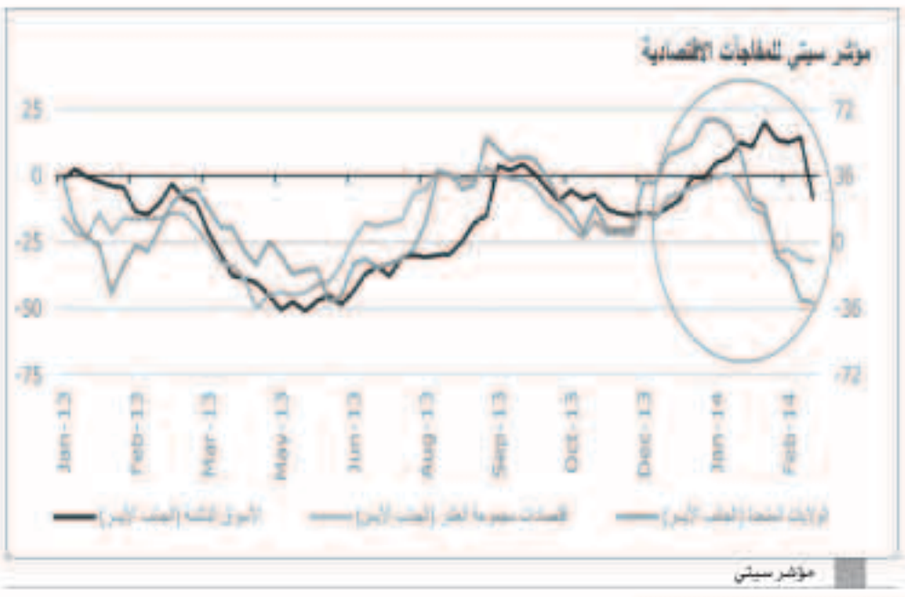

مؤشر سيتي

توقعات النقد الدولي

وأضاف التقرير بدأ المصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتقليص برنامجه التحفيزي التاريخي هذه السنة بشكل مرحلي. وبحلول نهاية الربع الأول من العام 2014، كان الاحتياطي الفدرالي قد قام بتقليص حجم شراء السندات الشهري بشكل تراكمي بما مجموعه 30 مليار دولار أمريكي، ليصبح حجم مشتريات البرنامج 55 مليار دولار أمريكي. كذلك المحت جانيت يالين، رئيسة الاحتياطي الفدرالي، إلى احتمال حدوث زيادة في أسعار الفائدة في وقت مبكر قبل الموعد المتوقع. ومع أن هذا يؤكد أن الاقتصاد الأكبر في العالم قد أصبح يرتكز على أسس أقوى، غير أنه أيضا يطرح تساؤلات حول التداعيات على الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى أيضا. وقد أتاح برنامج التيسير الكمي الذي اعتمده الاحتياطي الفدرالي توفير الدعم ليس فقط للاقتصاد الأمريكي بل ولاقتصادات أخرى أيضا.

وتابع كانت البيانات الاقتصادية الأمريكية حول العمالة، ومبيعات التجزئة، والمساكن، وإنتاج المصانع مخيبة للتوقعات في الشهرين الأول والثاني من ربع السنة الأول. فقد شهد إنتاج المصانع الأمريكية أكبر معدل تراجع له في أربع سنوات، بينما أضافت الشركات في شهر يناير أعدادًا من العمالة اقل من المتوقع. غير أن المستثمرين استبعدوا بشكل انتقائي البيانات غير المؤاتية وعزوا الضعف الذي شهده الاقتصاد في الفترة الأخيرة إلى أوضاع الطقس القاسية «اسوأ شتاء منذ 30 سنة» التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف كذلك لم تكن بيانات الأسواق الناشئة مشجعة جدًا. فقد تباطأ الاقتصاد الصيني بشكل واضح في الشهرين الأول والثاني من السنة، حيث انخفض معدل نمو الاستثمار ومبيعات التجزئة وإنتاج المصانع إلى ادنى مستوياته منذ عدة سنوات. وخلال الربع الأول من العام 2014، قامت كل من الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل وتركيا برفع اسعار الفوائد فيها، وعزت ذلك إلى اسباب تتراوح ما بين التضخم إلى ضعف أسعار صرف العملات. كما ارتفع معدل تفادي المخاطر حيث شهدت الصين اول عجز عن سداد سندات شركة مدرجة في السوق المفتوحة في البر الصيني. واشار رئيس الوزراء الصيني إلى إمكانية حدوث المزيد من حالات العجز عن السداد في المستقبل.

الاتجاهات الأخيرة التي تظهر في مؤشرات سيتي للمفاجآت الاقتصادية «المؤشرات التي تستخدم لقياس الانحراف في البيانات الاقتصادية مقارنة بالتوقعات» تبرز تراجعًا حادًا في المفاجآت الإيجابية، ما يؤشر إلى وجود ضبابية تحيط باستدامة الانتعاش الاقتصادي الحالي.

للمفاجآت الاقتصادية

وقال التقرير ساد الربع الأول من العام 2014 ايضا توترات جيوسياسية حادة في أوكرانيا، نتج عنها ابتعاد المستثمرين عن الأصول الأكثر مخاطرة. وسعى المستثمرون إلى الاستثمار في اصول ملاذات آمنة مثل الين الياباني والمعادن الثمينة. وبدات التوترات تخف ببطء في أواخر ربع السنة بعد ان قامت منطقة الفرم بتاييد الاتحاد مع روسيا، وإعلان الرئيس الروسي أن بلاده لا ترغب في ضم اي جزء آخر من اوكرانيا.

اما في دول أخرى، لا تزال مخاطر الانكماش في منطقة اليورو قائمة، ما يؤدي إلى زيادة التكهنات بان المصرف المركزي الأوروبي سوف يتخذ تدابير سياسية إضافية للوقاية من تباطؤ الانكماش. وقد نما الاقتصاد البريطاني بوتيرة قوية في الربع الأخير من العام 2013. وهناك بوادر قوية على انتعاش الاقتصاد البريطاني كما يتبين من الزيادة في استثمارات الشركات وتحسن أرقام العمالة والانتعاش القوي في الأسواق العقارية.

وأوضح مع انتهاء الربع الأول من العام 2014، وبينما يستمر تفاؤلنا بالانتعاش الاقتصادي العالمي، غير اننا حريصون من المخاطر القائمة ومنها الأحداث الجارية في أوكرانيا. كما نبقى حذرين فيما يتعلق بالاقتصاد الياباني حيث تستعد اليابان لتطبيق زيادة في ضريبة المبيعات في شهر أبريل يمكن أن تتسبب في تراجع حجم الطلب المحلي. غير أنه لا يمكن استبعاد احتمال قيام مصرف اليابان المركزي بتنفيذ برامج حوافز نقدية إضافية لمواجهة انخفاض الصادرات وزيادة معدل التضخم. ويمكن أن تشكل الانتخابات المقبلة في دول ناشئة كالهند وإندونيسيا وجنوب إفريقيا والبرازيل وتركيا محفزًا لتسريع التغير في النمو الاقتصادي في تلك الدول بحسب نتيجة الانتخابات في كل منها. وبينما نستطيع الآن النظر بوضوح افضل وتفاؤل اكبر مقارنة بما كان الوضع عليه قبل سنة، فإننا في توقعاتنا للعام 2014، نستمر في حرصنا من الصعوبات المرتقبة في الفترة القادمة.

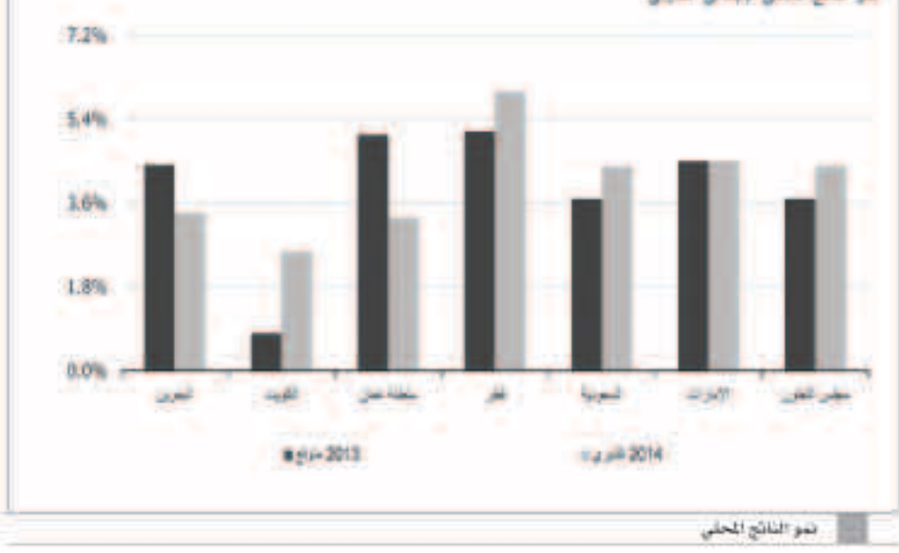

نمو الناتج المحلي

مجلس التعاون

وأضاف التقرير فقًا لأحدث البيانات التي أوردها صندوق النقد الدولي، وبعد النمو المنخفض بنسبة 3.7 في المئة السنة الماضية، من المتوقع أن يشهد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي نموًا بمعدل 4.4 في المئة في العام 2014. وتشير تقديرات الميزانيات للعام 2014 التي أعلنت عنها دول مجلس التعاون مؤخرًا إلى تزايد التركيز على الإنفاق على قطاعات كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. وتهدف هذه التدابير إلى تحسين رأس المال البشري المحلي والبدء بتطوير انشطة ذات قيمة مضافة عالية على المدى الطويل. وتستهدف الحكومات تحقيق مزيد من التنويع لكي يبدأ القطاع الخاص غير النفطي بأداء دور أكثر اهمية في دعم الاقتصاد.

وتابع يتوقع صندوق النقد الدولي بقاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات العربية المتحدة ثابتا عند نسبة 4.5 في المئة بدون أي تغيير مقارنة بالسنة السابقة، يعززه عدد من المشاريع الكبرى في القطاع العقاري واستضافة دبي لمعرض اكسبو 2020. غير أن صندوق النقد الدولي قد حذر أيضا من أن الإمارات يمكن أن تتعرض لمخاطر حدوث فقاعات محتملة في السوق العقارية في دبي، واحتمال انتشار ذلك إلى مناطق أخرى، ويعمل مصرف الإمارات المركزي على اتخاذ الخطوات الضرورية للتخفيف من هذه المخاطر. كذلك من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية إلى 4.4 في المئة بعد أن كان قد تباطأ إلى 3.7 في المئة في العام 2013. ومن المتوقع أن ينمو القطاع الخاص غير النفطي بقوة يعززه تزايد النشاط في قطاع البنية التحتية وقطاع التعدين. ولا تزال الميزانية التي تم الإعلان عنها مؤخرًا تشجع على زيادة التنويع الاقتصادي. وقامت هيئة التصنيف الائتماني فيتش برفع تصنيف المملكة العربية السعودية للعملات الأجنبية والمحلية على المدى الطويل إلى درجة AA من AA-، وعززت ذلك إلى قوة الميزانيات العمومية والجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة البطالة. ومن المتوقع أن تحل قطر في المرتبة الأولى من حيث النمو الاقتصادي مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون، محققة نموًا بنسبة 6 في المئة في العام 2013 نتيجة لمشاريع البنية التحتية الكبرى والاستهلاك المحلي. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يكون النمو في الكويت أقل من دول الخليج الأخرى ليصل إلى حوالي 2.6 في المئة بسبب تزايد الاعتماد على القطاع النفطي.

سوف يستمر تأثير النمو الاقتصادي في منطقة الخليج العربي إلى حد كبير بأسعار النفط وعوامل العرض في القطاع النفطي. ويمكن أن تتأثر عوامل العرض على المدى المتوسط بارتفاع حجم العرض من إيران والعراق وتراجع اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد. وحيث إن القطاع غير النفطي يتعزز بدرجة كبيرة بالإنفاق الكبير على البنية التحتية، وروائب القطاع العام والإعانات، فإن أي تراجع كبير في أسعار النفط لا يؤدي فقط إلى إضعاف المركز المالي لدول مجلس التعاون، بل يؤثر أيضا على النمو غير النفطي. وعلى الرغم من أن الفوائض الكبيرة واستقرار نسب المديونية ينبغي أن تسهم في مساعدة دول مجلس التعاون على مواجهة التراجع المؤقت في أسعار النفط، غير أن التنويع الاقتصادي الفعلي يبقى الحل الوحيد على المدى الطويل.

الناتج المحلي

واشار بعد الأرباح الكبيرة جدًا التي تحققت في السنة السابقة «أفضل مستوى لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 منذ العام 1997»، شهدت الأسهم الأمريكية بداية غير مستقرة في العام 2014، حيث تراجع إقبال المستثمرين بسبب المخاوف حول النمو الاقتصادي العالمي وأرباح الشركات والتوترات المالية في الأسواق الناشئة. وبدا أن المخاوف من تباطؤ النمو في الصين تؤثر بشدة على إقبال المستثمرين وتدفع عوائد أسواق الأسهم إلى الجانب السلبي خلال الشهر الأول من السنة. غير أن السوق عادت لتشهد انتعاشا حادًا بعد أن استبعد المستثمرون بيانات الاقتصاد الكلي الضعيفة وقاموا بدلا من ذلك بتركيز اهتمامهم على عمليات الاندماج والاستحواذ، والتي حققت في الولايات المتحدة الأمريكية في الشهرين الأول والثاني من السنة قفزة قوية من حيث حجم الصفقات وقيمتها مقارنة بما كانت عليه في السنة السابقة. وأقر مجلس الشيوخ قانونًا برفع سقف الدين الحكومي حتى مارس 2015 دون قيد أو شرط. وقد رحبت السوق بذلك وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز إلى مستويات جديدة خلال فبراير. كذلك شعر المستثمرون ايضا بالارتياح نتيجة لتعليقات جانيت يالين بأن الضعف في البيانات الاقتصادية يمكن أن يكون ناتجا عن أوضاع الطقس القاسية. غير أن الأسهم عادت إلى التراجع في شهر مارس لتزول بذلك أرباح السنة بفعل التوترات الجيوسياسية في أوكرانيا التي حولت الأنظار عن تقارير تشير إلى تحسن الاقتصاد الأمريكي، كما اهتزت الأسواق أيضا بعد أن أعلنت رئيسة الاحتياطي الفدرالي جانيت يالين عن احتمال زيادة أسعار الفائدة قبل الموعد المتوقع.

وتابع اما في جانب القيمة السوقية، يجري حاليًا تداول مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمكرر ربحية اقل بكثير من المتوسط طويل المدى، ما يشير إلى إمكانية حدوث توسعة. إلا إذا حصلت مفاجآت سلبية. ونحن نرى أن نمو الأرباح هو العنصر الأساسي الذي يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للأسهم في الفترة القادمة. كما يدعم ذلك استمرار النمو الاقتصادي الواسع. ونستمر في التوصية بالاستثمار في الشركات التي توزع حصص ارباح نقدية كبيرة مع الأخذ في الحسبان المخاطر التي ينطوي عليها الاقتصاد العالمي. كما نتوقع ايضا ان نشهد ارتفاعا في الدورة الاستثمارية بما يعزز القيمة السوقية للأسهم. ونحن إيجابيون في نظرتنا إلى القطاعات الصناعية والاستهلاكية التي استفادت من تحسن النمو الاقتصادي، ونستمر بشكل عام في الميل إلى «زيادة الاستثمار» في الأسهم الأمريكية.

ارتفاع الطلب على الوقود وتدعيم أسعار النفط

أدت أحوال الطقس الصعبة في فصل الشتاء إلى ارتفاع الطلب على الوقود وتدعيم اسعار النفط. وتراجع الفرق بين أسعار عقود خام برنت والخام الخفيف الحلو بشكل كبير منذ شهر يناير من هذا العام. وأدى افتتاح الجزء الجنوبي من خط أنابيب كيستون أكس ال Keystone XL إلى زيادة بثلاثة أضعاف للطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب من كوشينغ بولاية أوكلاهوما إلى تكساس على ساحل خليج المكسيك، ما يجعل سعر عقد الخام الخفيف الحلو أقرب إلى سعر عقد خام برنت. وأعلنت هيئة معلومات الطاقة الأمريكية أن حجم المخزون في كوشينغ قد انخفض إلى 30.8 مليون برميل في 7 مارس، وهو أقل مستوى له منذ فبراير 2012. وخلال النصف الثاني من ربع السنة، اتسع مدى الفرق مرة أخرى نتيجة للتوترات بين أوكرانيا وروسيا، والتي أثرت على خام برنت أكثر من تأثيرها على الخام الخفيف الحلو. وأجرت الولايات المتحدة أول عملية بيع تجريبية للنفط الخام من مخزون طوارئها منذ العام 1990، حيث عرضت بيع حوالي 5 مليون برميل.

إننا نرى أن طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة تسهم في تغيير عوامل السوق النفطية، وبالتالي ترتفع مخاطر فائض العرض في أسواق النفط العالمية. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يبقى حجم الطلب منخفضا بسبب عدم توازن الانتعاش في الدول المتقدمة ونتيجة معاناة الأسواق الناشئة من تباطؤ النمو وارتفاع معدلات التضخم. غير أنه من المتوقع أن يؤدي استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى إلى تعزيز أسعار النفط.

ضمن جولتها الترويجية في الصين

«شروق» تشارك بمؤتمر «للمشاريع والاستثمارات» في بكين

اختتمت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» مشاركتها في مؤتمر الصين الشامن للمشاريع والاستثمارات الخارجية الذي جرت فعالياته في العاصمة الصينية بكين يومي 16 و17 ابريل 2014. وجاءت مشاركة «شروق» كجزء من الجولة الترويجية التي تنظمها الهيئة على مدار تسعة أيام جمهورية الصين الشعبية.

وحظيت امارة الشارقة باهتمام كبير من المشاركين في المؤتمر والذين زاد عددهم عن 1500 شخص من رؤساء ومدراء وممثلين لكبرى الشركات الصينية ورجال الأعمال هناك، إلى جانب ما يزيد عن 30 هيئة ومؤسسة استثمارية من مختلف دول العالم.

وعقد الوفد الذي ضم إلى جانب «شروق» ممثل عن شركة الشارقة للبيئة «بيئة» مجموعة من اللقاءات والإجتماعات المكثفة على مدار يومين استعرض خلالها الوفد اهم المقومات الإستثمارية المتوافرة على أرض الإمارة في قطاعات حيوية وواعدة كقطاع السياحة، والخدمات اللوجيستية، والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية وغيرها من القطاعات الأخرى.

وترأس الوفد المشارك في المؤتمر سعادة مروان بن جاسم السركال، المدير التنفيذي لهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق»، يرافقه إيلي أرملي، مدير تطوير الأعمال في «شروق»، ومحمد المشرخ رئيس ترويج الإستثمار في «شروق»، وفهد علي الشهيل، المدير التنفيذي لإدارة جمع النفايات في «بيئة»، وبانغ هو وي ما، تنفيذي ترويج الإستثمار في «شروق».

وتمثل الهدف من المؤتمر الذي اقيم على مدار يومين في تعزيز تنافسية المشاريع الصينية، وتسهيل الاستثمارات الخارجية وتشجيعها، إنسجاما مع إستراتيجية الصين في التوجه إلى الأسواق العالمية، وتضمنت فعالياته حفل افتتاح، وجلسات نقاش عامة، وندوات متعلقة بقطاع الاستثمار، واجنحة عرض، وعشاء تعارف.

وقام وفد شروق خلال المؤتمر باستعراض المقومات والإمكانيات التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة، وامارة الشارقة على وجه الخصوص والفرص الاستثمارية والتجارية للشركات الأجنبية التي تسعى للاستثمار والتواصل مع السوق الإماراتية والعالمية من خلال الموقع التي تتبوأه الدولة كاحد أهم المراكز المالية والاقتصادية في المنطقة والعالم.

جانب من المؤتمر

وشارك سعادة مروان بن جاسم السركال المدير التنفيذي لـ «شروق» خلال اليوم الأول للمؤتمر في جلسة بعنوان «فرص الاستثمار في بلدان طريق الحرير» اكد فيها أن الشارقة تسعى من خلال جهود مختلف الهيئات إلى توطيد علاقات التعاون الاقتصادي مع كافة دول العالم بما فيها دول شرق آسيا عامة وجمهورية الصين الشعبية تحديدا، وان وفد شروق يعمل على استعراض ومناقشة الفرص المتاحة في الشارقة لمختلف الجهات الاستثمارية في الصين.

وأشار السركال خلال الكلمة إلى عمق العلاقات بين البلدين وحرص القادة على تعزيزها مما اسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وقال: «استطاعت الشركات الصينية في دولة الإمارات العربية المتحدة أن تحتل مكانة جيدة في السوق ولعبت خلال السنوات الماضية دورا مهما وبرزت كعنصر فعال في حركة النمو التي تشهدها الدولة، حيث يوجد ما يزيد عن 4000 شركة صينية تمارس نشاطاتها في مختلف القطاعات في الإمارات». واضاف: «نتطلع إلى مواصلة البناء على هذه الأسس المتينة، وسنلتقي مع مجموعة واسعة من الشركات والمنظمات خلال جولتنا في الصين لاستكشاف اوجه التعاون الذي يخدم المصالح المشتركة».

وأكد السركال ان مشاركة «شروق» في هذا المؤتمر تهدف إلى تسليط الضوء على الميزات والتسهيلات التي تقدمها إمارة الشارقة للمستثمرين من قبيل البنى التحتية المتقدمة، ومرونة مناخ الأعمال وتنوعه، وما يحظى به من دعم بفضل توجه حكومة الشارقة لتقديم كافة التسهيلات والحوافز اللازمة لإرساء بنية تشريعية متينة ومرنة لتلبية متطلبات المستثمرين، وإقامة بيئة أعمال آمنة وقوية وصديقة للمستثمر.

280 مليون أرباح «الطيار» للربع الأول

شعار مجموعة الطيار

ارتفع إجمالي الربح الذي حققته مجموعة الطيار للسفر في الربع الأول من العام الحالي إلى 280 مليون ريال بنسبة 28.44 في المئة مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي و بنسبة 33.97 في المئة مقارنة بالربع السابق.

وأعلنت الشركة في بيان نشرته على موقع السوق المالية «تداول» اليوم أن صافي الربح التشغيلي المحقق خلال الفترة بلغ 266 مليون ريال بنمو بنسبة 16.16 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي وبارتفاع بنسبة 24.3 مقارنة بالربع السابق لتبلغ بذلك ربحية السهم خلال الفترة 2.33 ريال مقابل 1.82 ريال.

وأعادت الشركة اسباب تحقيق هذه النتائج إلى نمو المبيعات مابين 12 إلى 15 في المئة و ارتفاع الأرباح الرأسمالية من بيع ممتلكات ومعدات بقيمة 27 مليون ريال.

423 مليون ريال صافي أرباح «صافولا» في الربع الأول من العام

أعلنت مجموعة صافولا عن قرار مجلس إدارتها بتوزيع 267 مليون ريال على مساهميها بواقع 0.50 ريال للسهم الواحد تمثل 5 في المئة من القيمة الأسمية للسهم عن الربع الأول من العام الحالي.

وكانت الشركة قد أعلنت في وقت سابق أمس تحقيقها صافي ربح في الربع الأول من العام الحالي بلغ 423 مليون ريال بارتفاع بنسبة 43.39 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي وبتراجع بنسبة 25 في المئة مقارنة بالربع السابق.